

قياس وتحليل اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020)

أ.م.د. ممدوح عطاالله فيحان
Mamdouh Atallah Faihan
mmaa.ff@uoanbar.edu.iq

الباحث. ميثم عبود محمود السلماني
Maytham Abboud Mahmoud Al-Salmani
maithim.99@gmail.com

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الانبار

Measuring and analyzing the effect of fluctuations in oil revenues in diversifying commodity sectors in Iraq for the period (2004-2020)

تاريخ استلام البحث 2022/8/29 تاريخ قبول النشر 2022/10/12 تاريخ النشر 2022/12/29

<https://doi.org/10.34009/aujeas.2022.180068>

المستخلص:

اتسمت الإيرادات النفطية في بعض متغيرات الاقتصاد العراقي بكثرة التقلبات والازمات عالمياً واقليمياً ومحلياً خلال مدة البحث ، فقد تأثر الاقتصاد العراقي بارتفاع وانخفاض الإيرادات النفطية عبر انتقال عدوى التذبذب وعدم الثبات من قطاع النفط إلى القطاعات غير النفطية، ، اذ يهدف البحث الى تحليل وقياس اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق، فضلا عن تحليل تطور حجم مساهمة القطاع النفطي في تمويل الناتج المحلي الاجمالي ومدى فاعليتها في فترات انخفاض إيرادات النفط الناتجة عن التقلبات في اسعار النفط العالمية، وينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة اثر طردية ومعنوي في الاجل الطويل لتقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020).

اعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي للاستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة على منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL)، إذ تم استعمال البيانات الربع السنوية للمدة (2004-2020) لقياس وتحليل نتائج العلاقة بين الإيرادات النفطية والقطاعات السلعية من خلال استعمال البرنامج الإحصائي (Eviews 9)، ومن النتائج التي توصل اليها البحث هنالك علاقة توازنه طويلة الاجل ووجود علاقة اثر معنوية طردية بين المتغير المستقل الإيرادات النفطية والمتغير التابع القطاعات السلعية. ووصى البحث بضرورة الاهتمام في الصناديق الثروة السيادية لفاعليتها في رفع مستوى الانضباط المالي وتحسين ادارة الإيرادات النفطية في ظل الفوائض المالية بهدف استثمار تلك العوائد في تحديد اثار التذبذبات واللايقين بالنسبة للعوائد النفطية بما يخدم الاجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: اسعار النفط، التنوع الاقتصادي، الإيرادات النفطية، القطاعات السلعية، الانحدار الذاتي (ARDL).

Abstract

Oil revenues in some variables of the Iraqi economy were characterized by frequent fluctuations and crises globally, regionally and locally during the research period. The Iraqi economy was affected by the rise and fall of oil revenues through the transmission of fluctuation and instability from the oil sector to non-oil sectors. Oil in diversifying commodity sectors in Iraq, as well as analyzing the evolution of the size of the oil sector's contribution to financing the gross domestic product and its effectiveness in periods of low oil revenues resulting from fluctuations in global oil prices. The fluctuations in oil revenues in diversifying commodity sectors in Iraq for the period (2004-2020).

The researcher adopted the method of mixing the descriptive analytical approach and the inductive approach to use modern standard models based on the methodology of the Autoregressive Distributed Delay (ARDL) model. Quarterly data for the period (2004-2020) were used to measure and analyze the results of the relationship between oil revenues and commodity sectors through the use of Statistical Program (9 Eviews), Among the findings of the research, there is a long-term equilibrium relationship and a significant direct effect relationship between the independent variable oil revenues and the dependent variable commodity sectors. The research recommended the need to pay attention to sovereign wealth funds for their effectiveness in raising the level of financial discipline and improving the management of oil revenues in light of the financial surpluses with the aim of investing those revenues in determining the effects of fluctuations and uncertainty regarding oil revenues to serve future generations.

Keywords: oil prices, economic diversification, oil revenues, commodity sectors, ARDL.

المقدمة: Introduction

يشكل النفط مصدرا مهما واساسيا من مصادر الطاقة، فضلا عن كونه المورد الرئيس للدخل في كثير من الدول النفطية، بل يكاد أن يكون المصدر الوحيد للدخل القومي لبعض البلدان كالعراق، فهو المساهم الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، ويرتبط القطاع النفطي بالسوق النفطية العالمية، إذ إن أسعار النفط الخام في السوق العالمية تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة نتيجة الاختلالات وعدم التوازن بين عرض النفط والطلب عليه، فأن أي تغير في أسعار النفط الخام أو في الإنتاج يؤثر في هذا القطاع وفي الاقتصاد العراقي كأي بلد منتج ومصدر للنفط الخام ومعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية، في حين إن القطاع النفطي في العراق يحظى باهتمام واسع نظراً لموقعه المهم في الاقتصاد، فهو يمثل ثروة البلاد والرافد الرئيس للدخل القومي وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والقطاعات الأخرى، والممول الأول للموازنة العامة.

ان التوجه نحو تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ، وبناء قاعدة اقتصادية قوية، وتنويع موارد الدخل وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، كالقطاعات السلعية تتطلب مواجهة أسباب الخلل في الاقتصاد العراقي، من خلال التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، فضلا عن تحقيق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو والتنوع، إذ ان اعتماد استراتيجية التنويع الاقتصادي وانجاحها تكون من خلال تبني حزمة من

السياسات الهادفة المتمثلة في إعادة هيكلة الاقتصاد، وإن اتباع سياسة التنويع الاقتصادي ستمكن الاقتصاد العراقي من ان يتحرر تدريجياً من الصفة الريعية ومن الضغوط والصدمات الناتجة عن تقلبات اسعار النفط العالمية وآثارها على الاقتصاد العراقي ككل.

اهمية البحث: Research Importance

يستمد البحث اهميته من اهمية سلعة النفط للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على هذا المورد في تمويل الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات اسعار النفط الخام عالمياً، كون الاقتصاد العراقي ريعي بامتياز، والتي تنعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة لتتأثر بذلك متغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة، إذ أصبح من الضروري التطرق لأهمية التنويع الاقتصادي والبحث على مصادر اخرى متنوعة غير نفطية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

مشكلة البحث: Research Problem

تتمحور مشكلة البحث بأن الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي كمورد وحيد للدخل مما جعله أكثر عرضة للتقلبات والصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجم عن أسعار النفط الخام، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يعمق ظاهرة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وهشاشته نتيجة ضعف تنوعه واعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية، وعدم توجيه هذه الإيرادات لتحقيق التنويع كما عملت عليه بعض البلدان المتقدمة .

فرضية البحث: Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان لتقلبات الإيرادات النفطية اثر ايجابي في تنوع القطاعات السلعية الا ان حجم هذا الاثر يعتمد على حجم تقلبات الإيرادات النفطية.

اهداف البحث: Research Objectives

1- تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي عن طريق بيان نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد العراقي.

2- قياس وتحليل اثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة 2004-2020

منهج البحث: Research Method

بغية تحقيق أهداف البحث وأثبت الفرضية أعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (ARDL) لقياس اثر تقلبات الإيرادات النفطية على القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020)، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews.9) في التقدير واستخراج النتائج.

هيكلة البحث: Research Structure

من اجل تحقيق اهداف البحث ومعالجة المشكلة تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول تناول الاطار النظري لظاهرة تقلبات اسعار النفط الخام والتنويع الاقتصادي في القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020)، اما **المبحث الثاني** تناول تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ظل تطورات الإيرادات النفطية للمدة (2004-2020)، في حين تناول **المبحث الثالث** نتائج قياس وتحليل انموذج اثر تقلبات الإيرادات النفطية على التنويع في القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020)، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : الاطار النظري لظاهرة تقلبات اسعار النفط الخام والتنوع الاقتصادي

1-1: مفهوم اسعار النفط الخام والتنوع الاقتصادي

ان سعر النفط يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الامريكي للبرميل المكون من (159) لتر اي ما يعادل (42) غالون والمعبر عنه بالوحدة النقدية الامريكية، وعلى الرغم من كل المحاولات العديدة لإيجاد وحدة نقدية بديلة عبر مسميات الدولار النفطي والدينار النمطي وسلة من العملات الرئيسية وحقوق السحب الخاصة فقد قدر لهذا البرميل ان يرتبط بالدولار الامريكي (الهيتمي، 2000: 117).

وقد تعرضت اسعار النفط الخام سابقا الى العديد من التقلبات، فقد تأثرت هذه الاسعار بظروف السوق، وهناك العديد من العوامل التي اثرت في اسعار النفط العالمية، ومن تلك الاسباب النمو والتطور الاقتصادي والتضخم فضلا عن تقلبات اسعار الدولار والتغيرات في اسعار الفائدة، وقد بينت دراسة بان هناك العديد من النظريات التي قامت بتفسير التذبذبات الحاصلة في اسعار النفط، ومن خلال توظيف نظريات الاقتصاد الكلي في تفسير مدى استجابة اسعار النفط لعوامل العرض والطلب (kilian,2008).

اما مفهوم التنوع الاقتصادي: هو بناء قاعدة اقتصادية قوية، ومتنوعة من خلال توظيف الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المختلفة من اجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية، وتنوع صادراتها وتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على قطاع واحد كقطاع النفط في الدول النفطية (بخيت و عطوي، 2017: 851)، وعليه فان التنوع الاقتصادي يساهم في تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تنوع الهيكل الاقتصادي من خلال خلق قاعدة انتاجية صناعية وزراعية، وهذا يعني تأسيس اقتصاد محلي متنوع يتجه نحو تعدد القطاعات الاقتصادية (Le-Yin,2003:7).

1-2- انواع اسعار النفط الخام

بعد ان تم تعريف سعر النفط الخام الذي يعبر عن القيمة النقدية لبرميل النفط بالمقياس الامريكي معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار) ، لابد لنا من معرفة انواع اسعار النفط الخام الاكثر استخداما وشيوعا نظرا لحركة الاسعار في السوق الدولية والتي تظهر من خلال يلي:

1- السعر المُعلن: هو ذلك السعر الذي يتم دفعه من قبل أي مشتري لأي نفط خام في المكان الذي يتم فيه البيع، وفي حقيقة الامر انه سعر نظري لا يتفق عادةً مع الواقع، اذ يتم احتسابه على اساس الأتاوات الضريبية على الأرباح (ابادي والتميمي، 2019: 6).

2- السعر المتحقق : وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسميات والخصومات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري او لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود (عبد الرضا، 2011: 86)

3- السعر الضريبي: يعني كلفة البرميل النفطي المستخرج مضافا اليه المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية ويعد من الاسعار الداخلية التي يتم بموجبها الاتفاق بين الشركات النفطية او بين فروعها أي انه من الترتيب الداخلي بين الشركات الداخلة في كارتل دولي لغرض تحديد السعر الضريبي للبرميل (الهيتمي، 2000: 141).

4- سعر الإشارة: يعرف سعر الإشارة على أنه سعر البترول الخام ويكون أقل من السعر المعلن عنه ولكن في نفس الوقت يكون اعلى من السعر المتحقق، بمعنى أنه يكون وسط ما بين السعر المُعلن والسعر المتحقق، فضلا عن سعر

الإشارة يتم حسابه على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والمتحقق للعديد من السنوات (العجلوني ، 2017: 10).

5- **سعر التحويل:** يعد هذا السعر احد انواع اسعار النفط الخام الذي اوجدته الشركات الاحتكارية وتعاملت به بين فروع الشركة الواحدة ، ويمكن تعريفه بأنه سعر انتقال سعر النفط الخام من نشاط الى اخر او من قسم الى اخر ضمن الشركة الواحدة (الهييتي، 2011: 140).

1-3 اشكال التنوع الاقتصادي

يمكن التمييز بين اشكال التنوع الاقتصادي حسب اتجاه كل منها:

1_ **التنوع العمودي (الرأسي):** يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالصناعة والزراعة والخدمات او فئات مختلفة من الادوات الاستثمارية كالأسهم والسندات (بو خزنة و اخرون، 2018: 34).

2_ **التنوع الافقي:** يعتمد هذا التنوع على خلق قطاع انتاجي جديد يعمل على خلق الثروة وهي اصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج الى أنشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق على توزيع الاستثمار على ادوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع النفط (حسين، 2021: 165).

3_ **التنوع الجانبي:** ويعني الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية و تستهدف أسواقا جديدة (فريال، 2018: 10).

4_ **التنوع الشامل:** هو ذلك التنوع الذي تسعى من خلاله المؤسسات الانتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة (خليدة، 2019: 14).

5_ **التنوع الجغرافي:** يعني ذلك الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة (فريال، 2018: 11).

6_ **التنوع التراكمي:** يستخدم هذا النوع من التنوع الاقتصادي استراتيجية جديدة ومختلفة تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها وتهدف الى تدني من مخاطر اصابة احد القطاعات (حسين، 2021: 165).

7_ **التنوع المالي:** يهدف هذ الشكل من التنوع الى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الاموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن ان تخسر في آن واحد ، كما قد يمتد التنوع المالي الى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة، ويلعب التنوع الاقتصادي دورا اساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفف الاضرار الناتجة عن انهيار اسعار المواد الاولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية (شارف، 2017: 37).

المبحث الثاني: تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق في ظل تطورات الايرادات النفطية

للمدة (2004-2020)

1-2- انعكاس تطور الايرادات النفطية والضريبية والايرادات الاخرى على الناتج المحلي الاجمالي

يعكس الناتج المحلي الاجمالي طبيعة الاداء الاقتصادي للبلد خلال مدة زمنية هي سنة، ومن خلال علاقته بحجم السكان يكشف مدى كفاءة الاقتصاد ومعدلات نموه (4: FRAUMENI, 2017)، وفي ما يخص الاقتصاد

العراقي فثمة خصائص عديدة ارتبطت بمساره الاقتصادي عكست أثارها على حجم الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعاته القطاعية، كان من أهمها ضيق القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي التي تتمثل بتذبذب مساهمة النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ عدم استقرار الناتج بسبب ارتباطه بأسعار النفط العالمية التي تكون متقلبة نتيجة تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية مما يجعل هذا المؤشر احد اسباب اختلال هيكل الاقتصاد العراقي الناتجة عن الصدمات الخارجية بكافة انواعها (علي، 2009: 7).

والجدول (2-2) يبين لنا تباين نسبة مساهمة القطاع النفطي والقطاعات الأخرى في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال مسيرة التنمية في العراق للمدة 2004-2020.

الجدول (2-2) الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والضريبية والإيرادات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

(7) نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى %1/6	(6) الإيرادات الأخرى	(5) نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية %1/4	(4) الإيرادات الضريبية	(3) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية % (1/2)	(2) الإيرادات النفطية	(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
4138.	44920	0.30	159	61.2	32627	53235	2004
45.63	33558	0.67	495	53.7	39480	73533	2005
350.	48087	0.62	593	49.1	46908	95588	2006
49.4	53269	1.25	1397	49.3	53162	107828	2007
48.65	75866	0.63	985	50.7	79131	155982	2008
60.41	78924	2.55	3334	37.1	51719	139330	2009
56.88	90170	0.95	1532	42.1	66819	158521	2010
52.73	111437	0.82	1783	46.4	98090	211310	2011
52.66	132677	1.04	2633	46.2	116597	251907	2012
57.54	153842	1.05	2876	41.4	110677	267395	2013
61.77	159943	0.71	1885	37.5	97072	258900	2014
72.18	138388	1.04	2015	26.7	51312	191715	2015
75.51	148408	1.96	3861	22.5	44267	196536	2016
68.38	154353	2.84	6298	28.8	65071	225722	2017
59.64	149759	2.11	5686	38.1	95619	251064	2018
62.85	174654	1.45	4014	35.7	99216	277884	2019
70.23	139608	2.15	4718	27.4	54448	198774	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي،

<https://cbiraq.org/Default.asp>

_ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، اعداد مختلفة، التقرير الاقتصادي السنوي.

_ (الاقواس في الجدول تعني الإشارة سالبة).

يتضح من الجدول (2-2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي، وإيضاً نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الضريبية والإيرادات الأخرى فيه، إذ يبين العمود (1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي بلغت أدنى قيمة له (53235) مليار دينار في عام (2004)، ثم أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع حتى وصل إلى أعلى قيمة له إذ بلغت (277884) مليار دينار في عام (2019) بدأت أسعار النفط الخام في التحسن وارتفع الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام (2020) شهد انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ (198774) مليار دينار نتيجة جائحة كورونا التي أوقفت الأنشطة الاقتصادية في أغلب الدول خلال معظم أشهر السنة.

أما العمود (2) و(3) يوضح الإيرادات النفطية ونسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي، إذ بلغت الإيرادات النفطية (32627) مليار دينار في عام (2004) ونسبة مساهمة (61.2%)، ثم استمرت الإيرادات النفطية بالارتفاع حتى وصلت (79131) مليار دينار لعام (2008) وبأهمية نسبية تصل إلى (50.7%)، بعدها انخفضت لتصل (51719) مليار دينار في عام (2009) ونسبة مساهمة (37.1%)، وحصل هذا الانخفاض نتيجة تأثر أسعار النفط الخام بالأزمة العالمية، بعد ذلك ازدادت الإيرادات النفطية لتبلغ (110677) مليار دينار في عام (2013) وبأهمية نسبية بلغت (41.4%)، نتيجة التحسن في أسعار النفط الخام، ثم انخفضت الإيرادات النفطية لتصل (44267) مليار دينار في عام (2016) ونسبة مساهمة (22.5%)، وبعد تحسن أسعار النفط ازدادت الإيرادات النفطية لتصل (99216) مليار دينار في (2019) وبأهمية نسبية (35.7%)، بعدها انخفضت الإيرادات النفطية (54448) مليار دينار في (2020) ونسبة مساهمة (27.4%)، نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام وتأثرها بجائحة كورونا.

أما العمود (4) و(5) يمثلان الإيرادات الضريبية ونسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذا سجلت أعلى قيمة لها (6298) مليار دينار في (2017) ونسبة مساهمة بلغت (2.84%)، ويعزى ذلك إلى إدخال النظم الإلكترونية التي ساهمت في زيادة الاستقطاعات الضريبية، كما سجلت أدنى قيمة لها (159) مليار دينار في (2004) ونسبة مساهمة بلغت (0.30%).

أما العمود (6) و(7) يمثلان الإيرادات الأخرى ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذ سجلت الإيرادات الأخرى أعلى قيمة لها (176941) مليار دينار في (2019) وبأهمية نسبية بلغت (64.07%)، كما سجلت أدنى قيمة لها (20608) مليار دينار في (2004) ونسبة مساهمة تصل إلى (38.71%).

2-2- تطور القطاعات السلعية بدون قطاع النفط للمدة (2004-2020)

تشمل القطاعات السلعية الأنشطة الاقتصادية للزراعة والغابات والصيد، والتعدين والمقالع، والصناعة التحويلية، والبناء والتشييد والكهرباء والماء، ويمكن معرفة التطور الحاصل في القطاعات السلعية من خلال أهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة من (2004-2020)، نلاحظ من الجدول (2-5) أن القطاعات السلعية عدا قطاع النفط سجلت نسبة (10.9%) عام (2004) إلى ما نسبته (15.1%) عام (2010).

ثم سجلت بعد ذلك ارتفاعاً طفيفاً حتى عام (2014) إذ بلغت نسبته (16.2%)، ثم بعد ذلك سجلت انخفاضاً ما نسبته (14.1%) عام (2015) إلى ما نسبته (16.4%) عام 2020، بالرغم من أن القيمة المطلقة للقطاعات السلعية عدا النفط للمدة من (2004-2020) بدأت بالارتفاع تدريجياً إذ سجلت (5800) مليار دينار عام (2004) إلى (45975) مليار دينار عام (2013)، بعد ذلك سجلت انخفاضاً وصولاً إلى عام (2018) إذ بلغت (27790) مليار دينار، ليرتفع بعدها في عام (2019) ليصل إلى (43430) مليار دينار لتعاود قيمة هذه الأنشطة إلى

الانخفاض في عام (2020) لتبلغ (32603) مليار دينار، إلا أن نسبة مساهمة الأنشطة السلعية بدون النفط في تكوين هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تعد قليلة أو ضئيلة مقارنة بالأنشطة السلعية مع النفط .
ونلاحظ من الجدول (2-5) أن الارتفاع أو الانخفاض الحاصل في القيمة المطلقة لناتج القطاعات السلعية بدون النفط يعود إلى ارتفاع أو انخفاض العوائد النفطية و عدم الاستقرار الأمني، لذا يمثل النفط العصب الرئيس للاقتصاد الوطني والممول لكثير من القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ومن خلال معرفة نسب ومعدلات تذبذبها وتحركها إلى الأعلى أو الأعلى هو تذبذب في الأسعار النفطية في الأغلب، إذ نجد أن قيمة القطاعات السلعية بدون النفط قد ارتفعت من (5800) مليار دينار عام (2004) إلى (32603) مليار دينار عام (2020) بمعدل متوسط مقداره (26271.4) مليار دينار للأعوام (2004-2020).

الجدول(2-5) توزيع الناتج المحلي الإجمالي على الأنشطة الاقتصادية السلعية بدون النفط بالأسعار الجارية للمدة (2004-2020)

(مليار دينار)

(8) نسبة المساهمة (7/6) %	(7) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	(6) مجموع الأنشطة السلعية بدون النفط	(5) الكهرباء والماء	(4) البناء والتشييد	(3) الصناعة التحويلية	(2) التعدين والمقالع بدون النفط	(1) الزراعة والغابات والصيد والأسماك	السنوات
10.9	53235	5800	441	682	937	47	3693	2004
12.8	73533	9457	588	2685	971	149	5064	2005
11.9	95588	11449	779	3449	1473	179	5569	2006
11.4	107828	12372	1040	3823	1817	198	5494	2007
10.01	155982	15629	1308	5972	2331	302	5716	2008
13.4	139330	18675	1686	7066	3369	422	6132	2009
15.1	158521	24003	2462	8832	3678	665	8366	2010
12.5	211310	26540	2671	10486	3879	696	8808	2011
16.1	251907	40669	3692	18983	6817	773	10404	2012
17.2	267395	45975	3991	22738	7288	1216	10742	2013
16.2	258900	42121	5847	18157	4930	505	12682	2014
14.1	191715	26962	4530	9061	3915	351	9105	2015
15.6	196536	30786	5162	10997	4246	309	10072	2016
14.3	225722	32353	6486	12980	5889	400	6598	2017
11.1	251064	27790	7358	10685	4509	341	4897	2018
15.6	277884	43430	8095	18576	5903	445	10411	2019
16.4	198774	32603	7779	6853	5988	267	11716	2020
		26271.4						المتوسط

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، أعداد مختلفة، التقرير الاقتصادي السنوي.

المبحث الثالث: نتائج قياس وتحليل أثر تقلبات الإيرادات النفطية على التنوع في القطاعات السلعية في العراق للمدة (2004-2020).

3-1- توصيف النموذج القياسي:

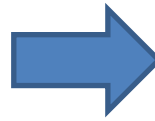
ان استخدام النموذج القياسي يتطلب الاستعانة بقيم الإيرادات النفطية وذلك لان قيمها تتناسب قيم الناتج المحلي الاجمالي، وفي كل الاحوال فأن التقلبات في الإيرادات النفطية هي التي تمارس الدور الكبير والمباشر في احداث التنوع في الناتج المحلي الاجمالي.

تعد مرحلة توصيف النموذج من اهم مراحل اعداد النموذج القياسي الذي يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بشكل معادلات رياضية، والتي توضح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد معين، ويطلق عليها بالمعادلات الهيكلية التي يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية الاقتصادية.

فيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها وهي: -

$$CA = f(OIR) \dots\dots\dots 1$$

$$CA = \beta_0 + \beta_1(OIR) + ut \dots\dots\dots 2$$



أثر تقلبات الإيرادات النفطية
على مجموع القطاعات السلعية

الجدول (3-1): متغيرات النموذج القياسي

OIR	الإيرادات النفطية	OIL REVENUE	مستقل
CA	الانشطة السلعية	COMMODITY ACTIVITIES	تابع

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى توصيف النموذج.

3-2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في البدء نقوم بتوصيف بيانات السلاسل الزمنية احصائيا ومعرفة طبيعة وخصائص هذه البيانات حيث تبين هذه الاختبارات الوسط الحسابي (Mean) والوسيط (Median) والحد الاعلى (Maximum) والحد الادنى (Minimum) والانحراف المعياري (Std. Dev.).

نلاحظ من خلال الجدول (3-2) الإحصائيات الوصفية للمتغيرات التابعة والمتغير المستقل المستخدمة في هذه الدراسة للمدة (2004-2020) وقد تم تحويل البيانات الى ربع سنوية ليصبح عدد المشاهدات 68 مشاهدة لكل متغير من المتغيرات المذكورة. ويتضح من خلال إحصائية التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) أن قيم الاحتمالية (Probability) للمتغيرات المستخدمة في البحث قد تجاوزت (0.05)، مما يعني ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أي قبول الفرض الصفري (H₀) ورفض الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (3-2) خصائص الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للمدة (2004-2020)

	CA	OIR
Mean	26271.41	70718.53
Median	26405.38	63996.84
Maximum	46352	118193.7

Minimum	4064.406	27080.16
Std. Dev.	12487.99	27268.5
Skewness	0.019865	0.252718
Kurtosis	1.857056	1.690078
Jarque-Bera	3.705712	5.58552
Probability	0.156789	0.061252
Sum	1786456	4808860
Sum Sq. Dev.	1.04E+10	4.98E+10
Observations	68	68

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

3-3- تفسير نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

3-3-1- اختبار ديكي - فولر الموسع (Augmented Dickey - fuller (ADF)

يمكن من خلال اختبار (ADF) ان نستدل فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة لا تتمتع بصفة الاستقرار وتعاني من جذر وحدة، ومن ثم هنا ان نقبل فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أما إذا كانت المتغيرات لا تعاني من جذر وحدة وتتمتع بصفة الاستقرار، وهنا سوف نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

ونلاحظ من خلال الجدول (3-3) نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) اذ يشير الى ان جميع المتغيرات

الداخلة في النموذج استقرت عند الفرق الاول لكل المتغيرات كما مبين في الجدول التالي:

الجدول (3-3) نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع عند المستوى والفرق الاول.

ADF	At First Difference				
	Variables	d(CA)	d(DA)	d(SA)	d(OIR)
With Constant	t-Statistic	-3.2953	-1.8718	-2.1839	-2.4409
	Prob.	0.019	0.3434	0.2142	0.1348
	Result	**	n0	n0	n0
	t-Statistic	-3.5023	-2.5679	-2.9018	-2.7252
With Constant & Trend	Prob.	0.0474	0.296	0.1696	0.2303
	Result	**	n0	n0	n0
	t-Statistic	-3.3573	-1.9552	-1.5544	-2.4734
Without Constant & Trend	Prob.	0.0011	0.049	0.0112	0.014
	Result	***	**	**	**
	Rank	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews.9).

- (*), (**), (***) تدل على إنها معنوية عند مستوى (10%، 5%، 1%) .

- (NO) تشير الى أنها غير معنوية.

3-3-2- اختبار فليبس - بيرون (Phillips - Perron (P-P)

يعد اختبار (P-P) أكثر دقة في العينات صغيرة الحجم من اختبار (ADF) ونتيجة لذلك سوف نقوم بعرض نتائج (P-P) ومقارنتها مع نتائج (ADF)، وكانت نتائج كلا الاختبارين متشابهة فقد استقرت عند الفرق الاول $I(1)$ لكل المتغيرات ومن هنا يجب ان نرفض فرضية العدم ($H_0=0$) وان نقبل الفرضية البديلة ($H_1=1$)، كما في الجدول التالي.

الجدول (3-4) نتائج اختبار فليبس بيرون عند المستوى والفرق الاول.

PP At First Difference					
PP	Variables	d(CA)	d(DA)	d(SA)	d(OIR)
With Constant	t-Statistic	-3.4152	-1.9824	-3.9087	-2.5358
	Prob.	0.0138	0.2938	0.0034	0.1118
	Result	**	n0	***	n0
	t-Statistic	-3.6135	-2.6189	-4.0207	-2.8177
With Constant & Trend	Prob.	0.0362	0.2736	0.0126	0.1964
	Result	**	n0	**	n0
	t-Statistic	-3.4723	-2.0347	-3.7234	-2.58
Without Constant & Trend	Prob.	0.0008	0.0409	0.0003	0.0106
	Result	***	**	***	**
	Rank		I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

3-4- تقدير وتحليل أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الأنشطة السلعية بدون قطاع النفط.

قبل اجراء اختبار ARDL هناك شرطين لا بد من توفرهما أو تحقيقهما:

1- ان تكون المتغيرات الداخلة في الأنموذج ساكنة عند المستوى $I(0)$ او ساكنة عند الفرق الاول $I(1)$ او مزيج من الاثنين معا.

2- ان يكون المتغير التابع مستقرا عند الفرق الاول $I(1)$.

بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الإيرادات النفطية) كمتغير مستقل، (الأنشطة السلعية من دون النفط) كمتغير تابع، وتبين أن جميعها كانت مستقرة عند الفرق الاول $I(1)$ ويتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (3-5) نتائج اختبار أنموذج ARDL للأنشطة السلعية من دون قطاع النفط.

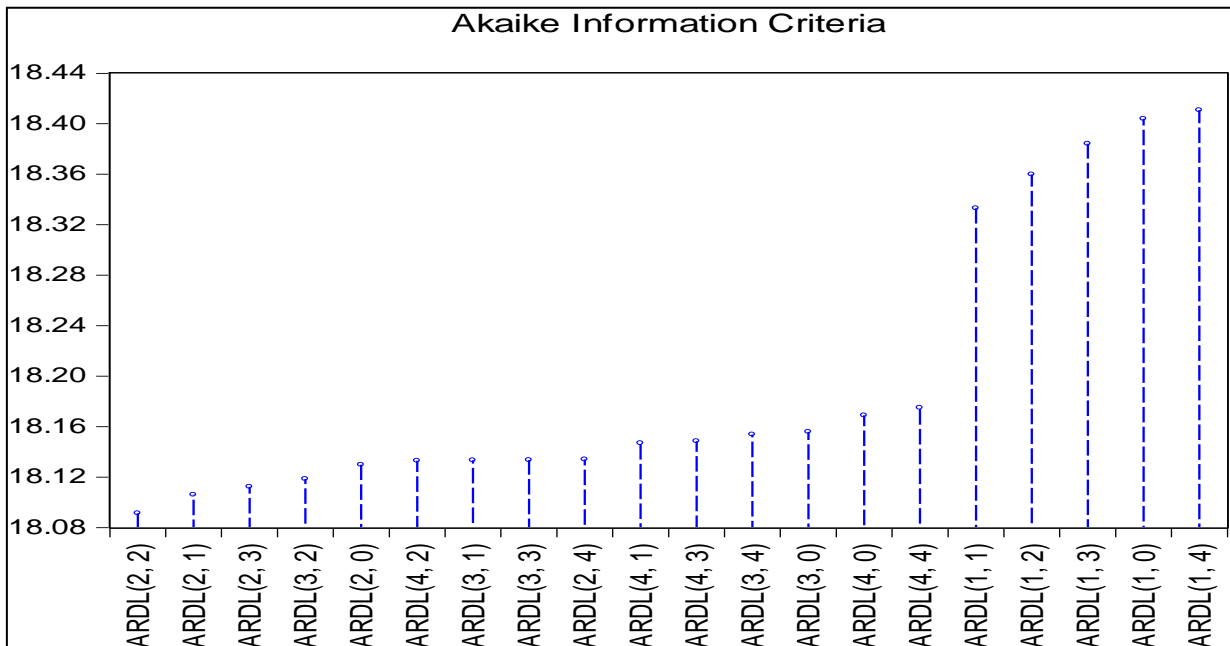
Dependent Variable: CA Method: ARDL				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CA(-1)	1.38852	0.112983	12.2896	0.0000
CA(-2)	-0.489896	0.10651	-4.599514	0.0000
OIR	0.166447	0.048522	3.430351	0.0011
OIR(-1)	-0.21295	0.09149	-2.327577	0.0233
OIR(-2)	0.092849	0.055371	1.67684	0.0988
C	-528.8069	723.2306	-0.731173	0.4675

R-squared	0.976441	Mean dependent var	26925.77
Adjusted R-squared	0.974478	S.D. dependent var	12081.17
S.E. of regression	1930.046	Akaike info criterion	18.05498
Sum squared resid	2.24E+08	Schwarz criterion	18.25404
Log likelihood	-589.8144	Hannan-Quinn criter.	18.13364
F-statistic	497.3616	Durbin-Watson stat	2.101885
Prob(F-statistic)	0.00000		

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (3-5) نتائج اختبار (Adjusted R-squared) بأن الإيرادات النفطية (OIR) كمتغير مستقل قد فسر (97%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع الأنشطة السلعية (CA)، وأن (3%) تعود الى عوامل خارجية، وتشير (D-W) التي بلغت قمتها (2.101885) أي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالي (0.000000) اقل من (5%) فهي تدل على المعنوية الكلية للنموذج من الناحية الإحصائية.

3-4-1- نتائج اختبار اكاكي.



الشكل (3-2): اكاكي للأنشطة السلعية من دون قطاع النفط.

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

الجدول (3-6) درجات الابطاء الزمني للأنشطة السلعية من دون قطاع النفط.

Model Selection Criteria Table						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq.	Specification
13	-572.92582	18.091432	18.293827	18.171166	0.97197	ARDL(2, 2)

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

تشير نتائج الجدول (3-6) والشكل (3-2) الى كل مما يلي:

- ان النموذج الامثل لدراسة علاقة الاجل الطويل بين الايرادات النفطية والأنشطة السلعية هو النموذج:
Selected Model: ARDL (2, 2,)

وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria) اذ ان النموذج الامثل امتلك اقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (18.091432) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2) للمتغير المعتمد وابطاء بعدد (2) للمتغير المفسرة (OIR).

- من خلال قيمة معامل التحديد المصحح يتبين لدينا ان (0.97197%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها الايرادات النفطية مع إبطاءها.

3-4-2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test:

يستخدم اختبار الحدود Bound Test لمعرفة مدى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الايرادات النفطية) كمتغير مستقل و(الأنشطة السلعية) كمتغير تابع، عن طريق المقارنة بين إحصائية (F) وحدود القيم الحرجة العليا والدنيا، كما في الجدول التالي:

الجدول (3-7) نتائج اختبار الحدود Bound Test للأنشطة السلعية من دون قطاع النفط.

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.158337	1
Critical Value Bounds		
Significance	(I0) Lower Bound	(I1) Upper Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

نلاحظ من خلال الجدول (3-7) ان قيمة (F-statistic) المحترسة بلغت (5.158337) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (4.78)، (4.04) عند مستوى معنوية (10%)، مما يعني قبول الفرضية البديلة (H₁) التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة خلال مدة البحث، هذا يدل عن وجود علاقة توازنه طويلة الاجل تتجه من المتغير التفسيري (الايرادات النفطية) نحو المتغير التابع المتمثل بـ(الأنشطة السلعية بدون نفط)، وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الريعي الذي يعتمد في تمويل اغلب قطاعاته على الايرادات النفطية. واستنادا الى ذلك يستلزم الامر تقدير الاستجابة للأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-4-3- اختبار المعلمات المقدره (قصيرة وطويلة الاجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد.

ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات في الاجل الطويل والقصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة وطويلة الاجل، كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة العودة في الاجل الطويل الى التوازن والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (3-8) نتائج تقدير أنموذج معلمة تصحيح الخطأ والمعلمات في الاجلين للنموذج الاول.

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: CA				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CA(-1))	0.489896	0.10651	4.599514	0.0000
D(OIR)	0.166447	0.048522	3.430351	0.0011
D(OIR(-1))	-0.092849	0.055371	-1.67684	0.0988
CointEq(-1)	-0.101376	0.033104	-3.062356	0.0033
Cointeq = CA - (0.4572*OIR -5216.3030)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OIR	0.45716	0.09977	4.582155	0.0000
C	-5216.303049	7378.155419	-0.706993	0.4823

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

نلاحظ من خلال الجدول (3-8) نتائج تقدير معاملات المتغير المستقل في الاجل الطويل والقصير، بان هناك علاقة طردية بين الإيرادات النفطية (OIR) والأنشطة السلعية (CA) اي عند زيادة (OIR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الأنشطة السلعية (CA) بمقدار (0.45716) وحدة عند مستوى معنوية (Prob=0.0000) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا منطقي جدا من الناحية الاقتصادية كلما ارتفعت الإيرادات النفطية ادى ذلك الى ارتفاع مستوى الأنشطة السلعية. أي أنه من جهة يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية القائلة بان هناك علاقة طردية توازنه في المدى البعيد ومن جهة أخرى يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الربيعي الذي يعتمد في تمويل اغلب قطاعاته على الإيرادات النفطية.

وتظهر نتائج الجدول (3-8) الى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (-0.101376) وهذه القيمة معنوية استنادا الى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.0033) وهي اقل من (0.05)، اي ان الشرط الاول قد تحقق، علما ان هذه القيمة تشير الى انه (0.1 %) من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من اجل العودة الى الوضع التوازني في طويل الاجل.

3-4-4- اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدر.

لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي: -

1- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test: ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى

خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

الجدول (3-9): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.505525	Prob. F(2,58)	0.6058
Obs*R-squared	1.130794	Prob. Chi-Square(2)	0.5681

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (3-9) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob = 0.6058) وهي أكبر (5%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأ نموذج ARDL.

2- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين **Heteroskedasticity Test (ARCH)** يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأ نموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للدواقي وكما موضح فيما يلي:

الجدول (3-10): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.011183	Prob. F(1,63)	0.9161
Obs*R-squared	0.011535	Prob. Chi-Square(1)	0.9145

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

يوضح لنا الجدول (3-10) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، إذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob=0.9161) وهي أكبر (5%) وهذا يعني ان الأ نموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأ نموذج ARDL.

3- اختبار **Ramsey RESET Test** : يتم اللجوء إلى هذا الاختبار من أجل التعرف على الشكل الدالي للأ نموذج ومدى ملائمته، إذ يتبين من الجدول (3-11) ان قيمة (F-statistic) والبالغة (1.847) وبلغت قيمتها Prob: (0.1792)، وكذلك بلغت قيمة (t-statistic) (1.359) عند مستوى احتمالية (0.1792) حيث كانتا أكبر من (5%) مما يعني قبول فرضية العدم (H₀) التي تنص على صحة الشكل الدالي (الخطي) المستخدم في الأ نموذج المقدر.

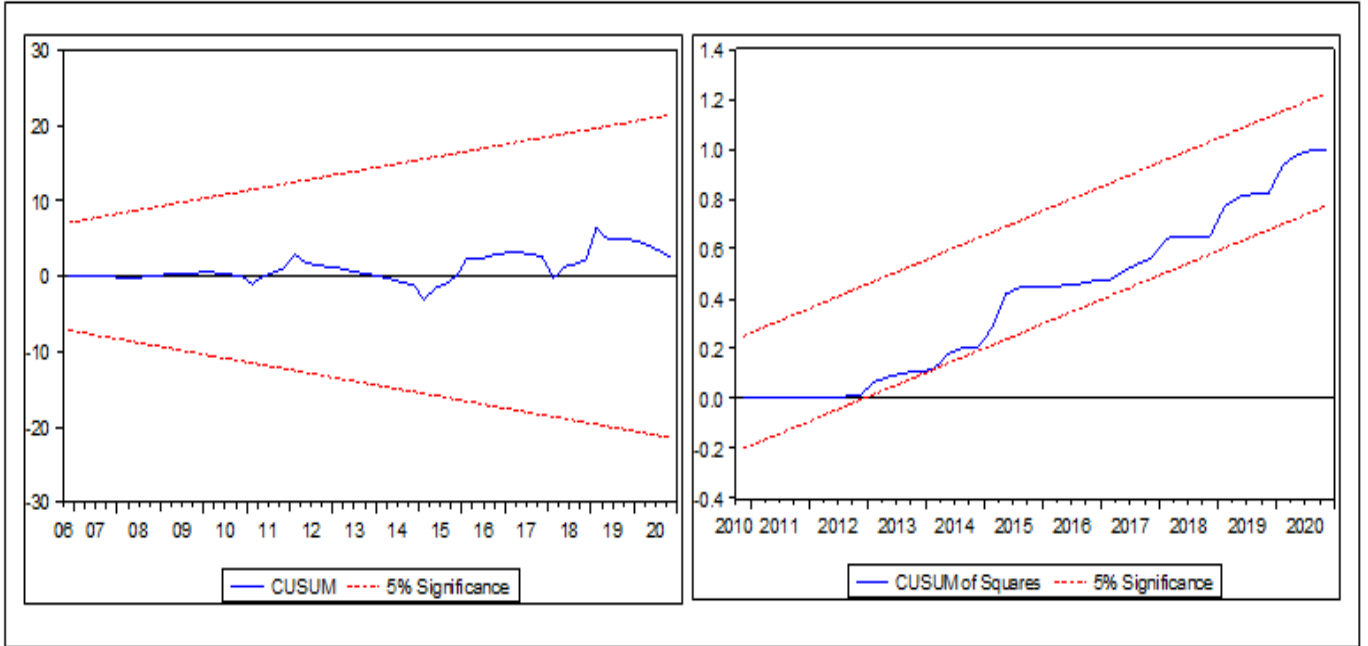
الجدول (3-11) اختبار RESET Test للشكل الدالي لنموذج الأول.

Ramsey RESET Test			
Equation: UNTITLED			
Specification: CA CA(-1) CA(-2) OIR OIR(-1) OIR(-2) C			
Omitted Variables: Squares of fitted values			
Ramsey RESET Test			
Test	Value	Df	Probability
t-statistic	1.359325	59	0.1792
F-statistic	1.847763	(1, 59)	0.1792

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

3-4-5- الاستقرار الهيكلي

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM)، فإذا كان الرسم البياني (CUSUM) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وكما مبين في الشكل (3-3):



الشكل (3-3): نتائج اختبار استقراريه الانموذج للانشطة السلعية من دون قطاع النفط

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.9).

نلاحظ من الشكل (3-3) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبقايا داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقراريه المعلمات المقدرة في الاجل القصير ويتضح من الاختبار ان هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الاجل لطويل ونتائج الاجل القصير.

الاستنتاجات: Conclusions

1- شكلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي اعلى قيمة له في عام 2004 ما نسبته (61%) فيما سجلت الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي ادنى قيمه في عام 2016 بلغت ما نسبته (22%).

2- شكلت نسبة مساهمة القطاعات السلعية بدون النفط من الناتج المحلي الاجمالي اعلى قيمة لها (17.2%) في (2013)، فيما سجلت ادنى نسبة مساهمة (10%) في (2008).

3- تبين من نتائج التحليل القياسي تحقق صفة الاستقرارية (السكون) للمتغيرات والمتمثلة بـ (الإيرادات النفطية، القطاعات السلعية من دون النفط) عند أخذ الفروق الأولى لها (المستوى الأول)، إذ تبين ذلك من اختبارات

جذر الوحدة (ADF, PP)، ولا توجد متغيرات متكاملة من الرتبة الثانية { 1~2 }، لذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل لمتغيرات البحث.

4- اثبتت نتائج النموذج القياسي (ARDL) المستخدم في تحديد أثر تقلبات الإيرادات النفطية على التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2004 - 2020)، بان هناك علاقة توازنه طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) وتبين ذلك من خلال اختبار الحدود (Bounds Test).

5- اثبتت نتائج البحث وجود علاقة طردية ومعنوية احصائيا في الاجل الطويل بين الإيرادات النفطية (OIR) والانشطة السلعية (CA) أي عند زيادة (OIR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الأنشطة السلعية (CA) بمقدار (0.45716) وحدة عند مستوى معنوية (Prob=0.0000) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الريعي الذي يتميز بتمويل أغلب القطاعات الاقتصادية من الإيرادات النفطية، وهذا يتفق مع فرضية البحث، إذ ان قيمة معامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (-0.101376) وهذه القيمة معنوية استنادا الى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.0033) وهي اقل من (0.05)، اي ان الشرط الاول قد تحقق، علما ان هذه القيمة تشير الى انه (0.1 %) من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من اجل العودة الى الوضع التوازني في طويل الاجل.

ثانيا: التوصيات: Recommendation

1. ان تقلبات اسعار النفط الخام تحتم على الحكومة انشاء صناديق سيادية يتم الادخار فيها اوقات ارتفاع اسعار النفط، لئتم اللجوء اليها في اوقات الازمات، وهذه التجربة معمول فيها في كثير من الدول النفطية كصندوق ضبط الإيرادات العامة في الجزائر والصندوق الكويتي للأجيال المستقبلية.
2. على أصحاب القرار في العراق أخذ موضوعة خطر تقلبات اسعار النفط بنظر الاعتبار عند اعداد الميزانية مع وضع سياسات خاصة للتحوط، من شأنها معالجة اختلالات الموازنة (العجز والفائض).
3. السعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط الخام العالمية، وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط، مما يسهم في وضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية.
4. ضرورة تبني اصلاحات اقتصادية جذرية لتفادي القلق والارباك في تنفيذ السياسات الاقتصادية عند حدوث انخفاض في اسعار النفط الخام، إذ يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنوع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الانتاجية

المصادر:

أولاً: الكتب العربية

- 1- عبد الرضا، نبيل جعفر (2011)، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار احياء التراث العربي.
- 2- الهيتي، احمد حسين (2000)، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- 3- الهيتي، احمد حسين (2011)، مقدمة في اقتصاد النفط، الطبعة الاولى، دار احياء التراث العربي.

ثانياً: البحوث والدراسات

- 1- ابادي، مصطفى الكاظمي النجفي، التميمي، علي ثجيل يوسف (2019) تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (2003-2015) ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية العدد (34) الاصدار (1_7).
- 2- بخيت، حيدر نعمة و عطوي، عباس فضيل (2017) واقع التنوع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة (1980-2014)، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد الرابع عشر، العدد3.
- 3- شارف، نور الدين (2017) فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات ، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني عشر.
- 4- حسين، نمارق قاسم (2021) قياس وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2019)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد(10)، العدد (40).
- 5- علي، احمد ابريهي (2009) تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي في ضوء المرجعيات السعرية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (23)، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- 1- بو خزنة، ياسين، واخرون (2018) واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط دراسة حالة (الجزائر، السعودية)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
- 2- خليفة، بوسنة (2019) ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار اسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2014-2018) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر- بكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 3- العجلوني، سماح انور موسى (2017) تذبذب اسعار النفط واثره على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري: الاردن كحالة دراسية(1980-2015) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.
- 4- فريال، قابوش (2018) اثر التنوع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ام البواقي العربي بن مهدي.

رابعاً: المصادر الاجنبية

- 1- FRAUMENI, M, BARBARA, 2017, Gross domestic product: Are other
- 2- Kilian, L. (2008). Exogenous oil supply shocks: how big are they and how
- 3- Le-Yin, (2003) “ UNFCCC,” Workshop on Economic Diversification , Teheran, Islamic Republic of Iran 18-19 October, p-07.

measures needed? IZA World of Labor 2017, Hunan University, China, and NBER, USA.